لا تزال المخاطر الجغرافية–السياسية العالمية مرتفعة، مما يزيد المخاوف بشأن تأثيرها المحتمل على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي. وأي زيادة في المخاطر الجغرافية–السياسية تمنع أنشطة التجارة والاستثمار عبر الحدود أو تزيد أجواء عدم اليقين يمكن أن تؤدي إلى إعادة توزيع تدفقات رؤوس الأموال، أو اضطراب سلاسل الإمداد، أو حدوث صدمات طلب سلبية على الاقتصاد المعني. ويمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى انخفاض أسعار الأصول، وهو ما يؤثر بدوره على قدرة المؤسسات المالية على الوساطة ويزيد مخاطر حدوث حلقة من التأثيرات المرتدة بين القطاع المالي والاقتصاد الكلي.

وعلى هذه الخلفية، يقيِّم الفصل الثاني في أحدث عدد من "تقرير الاستقرار المالي العالمي" تأثير أحداث المخاطر الجغرافية–السياسية على أسعار الأصول المالية، ويناقش التدابير المحتملة على مستوى السياسات للحفاظ على الاستقرار المالي.

ويخلُص هذا الفصل إلى أن أحداث المخاطر الجغرافية–السياسية لها تأثير ضعيف بشكل عام على أسعار الأصول. غير أن الأحداث الكبيرة، ولا سيما الصراعات العسكرية، يمكن أن تفضي إلى تراجع كبير في أسعار الأسهم وارتفاع علاوات المخاطر السيادية، خاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة التي لديها حيز مالي محدود أو هوامش أمان ضئيلة من الاحتياطيات الدولية.

والمخاطر الجغرافية–السياسية يمكن أيضا أن تنتشر وتنتقل إلى بلدان أخرى عبر العلاقات التجارية والمالية، أو التغيرات في أسعار السلع الأولية العالمية. فعلى سبيل المثال، تشهد أسعار أسهم الشركات انخفاضا كبيرا إذا انخرط أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلد المعني في صراع عسكري دولي.

ويميل المستثمرون إلى أن يأخذوا في حسبانهم المخاطر الجغرافية–السياسية فيما يتعلق بأسواق الأسهم وعقود الخيار إلى حد ما، إلا أن تحقق هذه المخاطر يمكن أن يطلق موجة من تقلبات الأسواق المالية.

كذلك فإن أحداث المخاطر الجغرافية–السياسية يمكن أن تؤثر على استقرار المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة. فغالبا ما تتراجع حقوق الملكية المصرفية حين ينخرط بلدها الأم أو أهم الجهات الأجنبية النظيرة في صراع عسكري دولي، مما يسهم في حدوث تراجع في نشاط الإقراض. وبالمثل، فإن صناديق الاستثمار التي تتعرض لمخاطر بسبب البلدان المنخرطة في صراع ما عادة ما تشهد انخفاضا في عائداتها وارتفاعا في مستويات التدفقات الخارجة.

ومن أجل تخفيف آثار المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي والناجمة عن الأحداث الجغرافية–السياسية، ينبغي للمؤسسات المالية وأجهزتها الرقابية تخصيص موارد كافية لتحديد المخاطر الجغرافية–السياسية وقياسها وإدارتها، بما في ذلك من خلال اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وتحليل السيناريوهات المحتملة. وينبغي لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مواصلة بذل الجهود لتطوير الأسواق المالية وتعميقها، والحفاظ على حيز كافٍ للتصرف من خلال سياسة المالية العامة وعلى قدرٍ كافٍ من الاحتياطيات الدولية لتخفيف حدة الصدمات الجغرافية–السياسية المعاكسة.